أنسانية المقاتل عالية الثمن

اثبت المقاتل العراقي ، أثمن رأسمال للبلاد ، فهو في الوقت الذي يقاتل ابشع مجموعات بشرية نزلت على الارض في بلاد الرافدين ، فهو في الوقت ذاته جعل من جسده سواتر أمان للمواطنين ، وبذلك اسقط عاملين مهمين راهن عليهما داعش الوحشي وداعش السياسي ، وهما الاول أراد أن يفصل بين المقاتل في الجيش والحشد الشعبي من جهة وبين الانسان في الموصل المحاصر بلغة الكراهية واديولوجية الفصل العنصري من الجهة الثانية ، لكنه فشل فشلا ذريعا بسبب إنسانية المقاتل ورغبته في التضحية دون الانسان الموصلي .

أما الثاني وهو الداعشي السياسي ، وهو ما اكثره في السلطة والكثير من مواقعها وفي المنصات الاعلامية وبعض المواقع الشعبية الاخرى ، فقد لعب هذا الداعشي السياسي دورا تخريبيا مهما تارة باسم التهميش واخرى باسم المذهب وثالثة باسم الشراكة الناقصة ، وكل هذه المنصات كانت تستهدف العزل بين المواطن والمقاتل ، وكانت تريد للفكر الداعشي أن يتغلغل داخل العائلة العراقية ، لكي يتم بعد ذلك إقامة كانتون داعشي سياسي يتربع على قمته الدواعش وتنفتح دورة الدم نحو مدن العراق الاخرى لكي يستمر الصراع الممول تسليحا ومالا من الدول التي سهلت للغزو الخارجي وللارهاب معا .

ولكن المقاتل العراقي ذاته هو الذي منع هذا المشروع من التحقق ، وهو الذي عبر بفطرته العراقية المعروفة عن كرمه وسخائه في التضحية دون العراق كله ، وما حقق تواصله القتالي والانساني والاخلاقي مع الانسان المحاط بالدواعش الظلاميين والسياسيين معا هو تضحيته في سبيل الانسان العراقي بغض النظر عن هويته ومكانه ومذهبه وقوميته، المهم هو عراقي .

هذا الفعل الانساني العالي للمقاتل العراقي إذ كان في القوات المسلحة بتعدد مسمياتها أو في الحشد الشعبي وكذلك العشائري هو الذي جعل الانسان في تلك المدن المحاصرة بالارهاب وبضخ الافكار التفريقية بين المدينة والاخرى جعله يقتنع بان من يضحي من اجله دون حساب للخسائر هو الاولى بالضمانة على حياتهم .

هذا الوضع جعل ولأول مرة في تاريخ الحروب التي تشهدها المنطقة في الوقت الحاضر ، أن ينحاز الانسان الذي تعرض لعمليات غسل دماغ وتخويف لامثيل له من الجيش والحشد ومن المكون اخر إلى القوات المسلحة والحشد الشعبي ويفصل تماما كل ذلك الضخ الاعلامي والسياسي النجس الذي تعرض له عن انتمائه الوطني وينحاز للجيش والحشد الشعبي ، وبذلك تحققت سرعة الانتصارات في جبهات ومواقع القتال الذي راهن على صعوبة تحققها الدوائر الامريكية والانظمة الراعية والداعمة للارهاب .

يشعر كل انسان عراقي ومتابع منصف للاحداث في العراق بالاعتزاز بتواصل العلاقة الدراماتيكية والديالكتيكية بين المقاتل والانسان في الموصل ، وهذا ماكان ليحدث لولا الثمن والغالي الذي قدمه المقاتل العراقي .

في هذه المعركة التي اعدت لكي يتم التواصل بين الطرفين بهذه الطريقة الخلاقة ، تسجل عند المتابعين والمؤرخين كأضافة رائعة للتاريخ العراق الحديث .

وهنا لايسع إي أنسان يتمتع بشيء من الانتماء لهذا الوطن العزيز والعظيم ، إلا أن ينحني باكبار أمام أي مقاتل عراقي حمل هموم الوطن وضحى من أجل ابناء نينوى والرمادي وتكريت.

ونعتقد كما يعتقد المخلصون ، فكرة سياسات العزل بين البصرة وتكريت قد سقطت ، وأن مشاريع التقسيم لم تنجح مادام هناك شعب التحم بجسد المقاتلين ، ومقاتلون ضحوا بأثمن ماعندهم وهي الروح دون هذا الشعب .

ليس من وارد القبول ، أن يبقى هؤلاء السياسيون المطالبة بكيانات هزيلة معزولة عن الجسد العراقي ، وحتى تلك المرتبطة به بخيوط واهنة ، نعم ليس من وارد القبول وهم يرون هؤلاء المقاتلون الشجعان القادمون من كل المدن العراقية وخصوصا من جنوب العراق ووسطه يضحون بانفسهم عن ابن برطلة وسهل نينوى والدواسة وحدود اربيل وربيعة ويطالبون بالانفصالات .

نحن مطمئنون على العراق في استعادة عافيته وبقاء كيانه كدولة محورية قوية عزيزة مادام عندنا هكذا مقاتلون شجعان يرون في الموت كهدف ويسعون نحوه كي يبقى العراق عزيزا وانسانه محررا ، وتبقى انسانية المقاتل عالية الثمن في التاريخ العراقي الذي غادره الكثيرون واحتفظ به الشجعان .

جاسم مراد

هل سيبقى الدم العراقي مسلياً للحكام؟

جاء الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003 فاجتث وهدم وقضى على الحياة بالكامل وصادر الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى حين خروجه عام 2011 فاغرق البلاد في فوضى عارمة وفي دماء لم تجف الى الان وفي مأس لم تشهدها بغداد سوى في نكبتها التترية الاولى. ومارست الحكومات التي جاءت في ظل الاحتلال الاميركي و بعده صلاحيات اعتبرها الشعب ناقصة رغم ما اختلط فيها من استغلال الاوضاع والانتقام من الخصوم بواسطة الميليشيات والدوائر الحكومية فجاءت ممارساتها انتقامية قائمة على التوجية والتحريض الاجنبي، ولم تنته تلك الصفحة الى الان وكأن الحكام الجدد لم يجدوا شيئاً مسلياً سوى الدم العراقي المحكوم (بالملف الامني) المتناقض كلياً مع حقوق الناس، وكأن اسلوبه متوجس خائف مرتجف بالاداء لايعقد العزم على المصالحة والوطنية وبناء الدولة، ولا يولي الثقة للاخرين مثلما ان الاخرين قد انعدمت الثقة لديهم بتلك الممارسات الحكومية حيث ان السلطة متهمة بأخذ المشورة من اعداء الوطن الاقليميين وان الحكومه تتعامل من منطق الاستعلاء والقوة مغلقة اذانها من سماع اي مشورة او رأي لشركائها في الوطن وماتعرض له المتظاهرون يوم 11 شباط 2017 ومابسبقها من استخدام القوة على المتظاهرين السلميين المطالبين بالاصلاح وتغيير عناصر مفوضية الانتخابات المستقلة بعناصر جدد بعيدين عن الاحزاب السياسية المتنفذة ووضع قانون عادل للانتخابات ومكافحة الفساد، هو خير دليل على ان دائرة الانتقام مازالت مستمرة وعجلتها تدور لتستكمل دورتها الكاملة بقسوة ومازالت تستمد قوتها وتعاليمها من استراتيجيات احزابها ومن عنجهية السلطة واستقوائها واملاءاتها على الاخرين وهنا يبرز سؤال ملح يتطلب الاجابة عنه.. لماذا تتمسك السلطة واحزابها بسياسة الانتقام بحجة الثار لا بل يوسعون دائرة الانتقام الى ابعد من قطرها؟ والاجابه طبعاً واضحة ونلخصها بالنقاط التالية:-

1-عدم اهلية الحكومة القائمة قانونياً على مستوى المسؤولية الحكومية.
2- افتقار الاقلية الحاكمة الى ثقافة الدستور.
3- فقدان الحكام الثقة بالنفس مما يجعلهم خاضعين لسيطرة الخوف من الانتقام المضاد لافعالهم بالطريقة نفسها.
4- الخوف من المنافسة وعدم السماح للاخرين بالظهور وممارسة حرياتهم الفكرية.
5-غياب الرقابة القانونية الدستورية على الحكومة.
6- استخدام اسلوب كتم الافواه للسياسيين والاعلاميين والحقوقيين والمثقفين من اجل تمرير ممارسات جاهلية عدوانية انتقامية.
7- غياب الثقافة الديمقراطية الحقيقية القائمة على احترام الرأي واحترام رأي الاقلية من قبل الاغلبية.
8-غياب ثقافة الحوار الحقيقي واضح المعالم المجرد من الضغائن والمصالح الحزبية والشخصية والاغراض الطائفية العرقية داخل الوطن .
9-تمسك السياسيين الفاشلين بكرسي الحكم وفق مبدأ انهم جاءت بهم الانتخابات بالرغم من كونها انتخابات مزورة.

هذه الاسباب واسباب اخرى جعلت الحياة في المجتمع العراقي وتعايش الشعب مع الحكومة المتنفذة في غاية الصعوبة وجعلت المجتمع يعاني من ازمات اخلاقية واجتماعية ووطنية مريرة حيث ان الاقلية الحكومية تحكم بشرعية الانتخابات كما تدعي وتمارس القهر ولم تسمع اي مشورة او رأي.

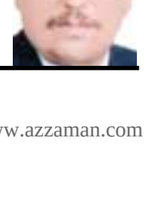

خالد محسن الروضان

بغداد

الرافدين يعتزم إقامة دعاوى بحق المتنصلين من تسديد الأموال

العمل يخصص خطاً ساخناً للابلاغ عن المحتالين

دعاوى: مصرف الرافدين يعتزم اقامة دعاوى بحق المتنصلين من تسديد القروض

بغداد - قصي منذر

حذرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من محتالين على المواطنين بتسجيلهم على الإعانة الاجتماعية.

وقال الوزير محمد شياع السوداني في بيان امس (نحذر من محتالين على المواطنين بتسجيلهم على الاعانة الاجتماعية). داعيا الى (الابلاغ عن بعض المحتالين الذين يقومون بجمع المستمسكات الرسمية للمواطنين بحجة مساعدتهم في شمولهم بالاعانة الاجتماعية من خلال الاتصال عبر الخط الساخن 1018). وكانت الوزارة قد اتخذت سلسلة من الاجراءات لايقاف المتجاوزين على اعانة شبكة الحماية واعطائها لمستحقيها.فيما يعتزم مصرف الرافدين إقامة دعاوى قضائية ضد المتلكئين والمتنصلين الذين لم يلتزموا بتسديد الأموال ما بذمتهم.

وقال بيان امس ان (المصرف سيشرع بإقامة دعاوى قضائية ضد المتلكئين والمتنصلين عن تعهداتهم من بعض الزبائن الذين لم يلتزموا بتسديد الأموال ما بذمتهم واسترجاعها في موعدها المحدد).

تقديم تعهدات

مشيرا الى ان (الدعاوى ستكون أيضاً ضد الدوائر التي قدمت التعهدات ووقعت على الالتزام باستقطاع مستحقات المصرف من رواتب موظفيها).

ودعا البيان الى (أهمية التعامل بشفافية ونزاهة من قبل المواطن المستفيد من خدمات المصرف والالتزام بالتعهدات التي قطعها اليه ليتمكن المصرف من الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية للمواطنين).فيما أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدفعة الأولى من إعانة الحماية الاجتماعية للعام الحالي، داعية المستفيدين إلى استلامها عبر البطاقات الذكية (كي كارد).وقال السوداني في بيان سابق انه (تم إطلاق الدفعة الاولى من إعانة الحماية الاجتماعية للعام 2017 لـ945 الف اسرة لفئتي النساء والرجال في بغداد والمحافظات).

داعيا (المستفيدين إلى استلام الدفعة الاولى عبر البطاقة الذكية.

واشار البيان ان (السوداني أعلن أن الأول من شهر آذار الجاري كان موعداً لإطلاق الدفعة الاولى من إعانة الحماية الاجتماعية للعام الجاري).مؤكدا (إكمال تنقية شبكة الحماية الاجتماعية من غير المستحقين الذين كانت تصل نسبتهم الى 43 بالمئة).

يد المساعدة

يعد برنامج شبكة الحماية الاجتماعية الذي اضطلعت به الوزارة لتقديم يد العون والمساعدة الى المواطن كما ان الوزارة تطمح جاهدة الى استبعاد فئات العاطلين عن العمل من نظام الحماية الاجتماعية في المستقبل لان العاطل في المفهوم الاقتصادي هو الشخص الراغب القادر على العمل لكنه لا يجد فرصة للعمل وكلما استقر الوضع الاجتماعي تحسن الوضع الاقتصادي وستتوفر فرص العمل التي يستفيد منها العاطلون وهذا يساعد على اضافة اعداد وفئات اخرى الى هذا البرنامج مثل العاجزين والمشوهين .

وقال احد العاملين في دائرة الرعاية الاجتماعية في تصريح امس ان (شمول الفئات التي تستحق الاعانة من الفقراء ومعدومي الدخل والمعوقين والعاجزين الذين لم يطرأ اي تحسن على وضعهم المعاشي ويحتاجون الى دعم الدولة ولفترات طويلة كما تشمل هذه الاعانات العائلات الفقيرة والمعدومة والتي تسكن خارج مراكز المحافظة في القرى والارياف وهي تعاني من تدهور الوضع الاقتصادي وتعيش تحت خط الفقر والتي لا تعرف كيفية الحصول على الاعانات فقد دعا ذلك دائرة الرعاية الاجتماعية الى استحداث وسيلة جديدة لحصول هذه العائلات على الاعانة واشتراك مجالس البلدية في المحافظات بهذا البرنامج).

واضاف ان (الدائرة قامت ومن خلال التنسيق مع مجالس المحافظات ومجالس البلديات والاقضية والنواحي وضمن آلية جديدة حيث استطعنا الوصول الى ابعد نقطة في بلدنا وان الوزارة مستمرة بمنح هذه الاعانات وايصالها بأسرع وقت ممكن الى المستفيدين منها ومن دون ان تكلفهم العناء للوصول الى المكاتب البريدية والتي قد تكلفهم مبالغ ومشقة الطريق وما تسببه من معدلات التضخم التي قد تحصل في الاقتصاد العراقي وارتفاع اسعار السوق المحلي ومراجعة حالات التضخم يجب ان نضمن مستوى معيشياً لائقاً بكرامة المواطن وان المرونة الحاصلة ليست فقط في معدلات التضخم وانما ننظر بعين الاعتبار الى انه في حالة الغاء البطاقة التموينية او الغاء جزء من مفرداتها سيحصل تعديل وزيادة بمبلغ الاعانة).

الحكومة تسمح بمعادلة الشهادات لطلبة الوقفين السني والشيعي

التعليم لـ (الزمان): مستمرون بمناقشة ملف أوائل السنوات السابقة

تقارير

بغداد ـ داليا أحمد

اكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استمرارها في مناقشة ملف الخريجين الاوائل للسنوات السابقة كاشفة عن قبول الطالب الاول على الاقسام في الدراسات العليا من دون الية التنافس الى نظام المقررات.وقال المتحدث باسم الوزارة حيدر العبودي لـ (الزمان) أمس ان (الوزارة مستمرة في مناقشة ملف الخريجين الاوائل في السنوات السابقة ولم تخل اي جلسة في هيئة الرأي من النظر في القضية)، مشيرا الى ان (الامر مرهونة في تخصيصات وزارتي المالية والتخطيط بحسب الموازنة السنوية يتم تحديد الدرجات الوظيفية)، واوضح العبودي ان (الوزارة حينما تخرج الطلبة يقع على عاتقها جزء من المهمة وهي تزويد الدولة بالموارد البشرية والتخطيط والحاجة الى سوق العمل وبرغم من الازمة المالية يتم تعيين عدد كبير من حملة شهادات عليا والطلبة الاوائل في حقول مختلفة).

وتابع ان (الوزارة ناقشت تفاصيل قبول الطالب الاول على الاقسام في الدراسات العليا من دون الية التنافس ويستثني المجلس العراقي للاختصاصات الطبية منه). وكان الوزير عبد الرزاق العيسى قد اعلن عن قبول الطالب الأول على الأقسام في الدراسات العليا من دون آلية التنافس.وقال العيسى في بيان امس خلال اجتماع هيئة الرأي ان (القرار يشمل خريجي العام الدراسي 2015/2016 ويستثني المجلس العراقي للاختصاصات الطبية منه).واضاف ان (العيسى اعلن ايضاً عن استحداث كلية الدراسات العليا في جامعة بابل تتولى وضع خطط القبول والإشراف على تفاصيل الدراسة ومتعلقاتها العلمية وإجراءاتها اللازمة).

تغيير مناهج

على صعيد اخر تستعد الوزارة لتغيير مناهج الدراسة بتجاه نظام المقررات فيما كشف الاكاديمي كاظم المقدادي عن استبدال الملازم بالكتب المقررة سعيا لتطوير التنمية البشرية. وقال المقدادي لـ (الزمان) أمس ان (الجامعات عملت بموضوع تطوير المناهج الدراسية منذ العام الماضي فضلا عن الابتعاد عن الملازم المخصصة للطلبة وتكثيف ذلك بالكتب المرشحة لتطوير التنمية البشرية ولا يمكن ان ننهض بالوقع العلمي كما في الدول الاخرى) .

واوضح ان (المناهج المستحدثة في المفردات ليس بالتسويق فقط بل في التعليم وما حصل به من المنظومة فهي مسالة تسويق وقضية حاجات سوق العمل ورفد المجتمع بالمهارات المهم بالتوازن مفردات المناهج منسجمة مع التطور). وقال العيسى في تصريح امس ان (الوزارة تستعد لتغيير المناهج الدراسية باتجاه نظام المقررات).

موضحا ان (الخطوة تعد جزءا من مشروع تطوير البرامج والمناهج العلمية في ضوء مسارات التعليم وتطوره في العالم)، وأضاف العيسى ان (اعتماد نظام المقررات بعد تحولا كبيرا في أطار الرصانة العلمية بما يحقق التواصل مع الجامعات العالمية المتقدمة) مؤكدا ان (الجامعات في تطبيقها لهذا النظام ستؤدي دورها في إعداد مخرجات تواكب سوق العمل ودفع عجلة التنمية في الصعد كافة).

نظام مقررات

واوضح العيسى ان (نظام المقررات سيحقق ايضا مرونة وانسيابية تتوافق مع مستويات الطلبة كافة). وكانت الوزارة قد اعلنت عن اطلاق مشروع تطوير وتحديث مناهج العلوم الإنسانية في الجامعات، مشيرة الى ان الموارد المعرفية المتمثلة بالمناهج في التعليم الجامعي تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في العملية التعليمية. على صعيد اخر دعت الوزارة الجهات الامنية الى الإسراع بإطلاق سراح الطلبة الذين احتجزوا باحداث جامعة واسط فيما ثمنت موقف رئيس الوزراء بإبعاد الحرم الجامعي عن التدخلات السياسية.

وقالت الوزارة في بيان امس ان (تأكيدا لمنهج إبعاد الجامعات عما يهدد مساراتها العلمية والأكاديمية ومنعا لكل الإسقاطات والدوافع التي تحاول زج المؤسسات التعليمية فيما هو خارج أهدافها المعلنة ندعو الجهات الأمنية المعنية الى الإسراع بإطلاق سراح الطلبة المحتجزين على خلفية ما رافق الأحداث الأخيرة في جامعة واسط من تداعيات).

وأضافت (في الوقت الذي نثمن فيه موقف رئيس الوزراء بإبعاد الحرم الجامعي عن التدخلات السياسية نؤكد التزام الجامعات بتعليمات انضباط الطلبة والحفاظ على مكانتها وتوجهاتها العلمية والثقافية وتهيب بالجميع إنجاز الدور المطلوب في خدمة الأهداف الوطنية ودعم انجازات شعبنا وانتصارات قواتنا الأمنية الباسلة في معارك تحرير الأرض من فلول الإرهاب وتحقيق النصر النهائي).

وكان زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر قدم في (28 شباط 2017)، اعتذاره الى رئيس الوزراء حيدر العبادي على خلفية رشقه بالحجارة وترديد هتافات مناهضة خلال تظاهرة نظمها طلبة من جامعة واسط رافضين لزيارته اليوم فيما تناقلت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أخبارا مفادها بأن القوات الأمنية قامت باعتقال عدد من الطلبة أثناء تلك التظاهرة.

منح فرصة

الى ذلك أكد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي أهمية تأمين منح فرصة معادلة الشهادات لطلبة الوقفين الشيعي والسني للدراستين المتوسطة والإعدادية الإسلاميتين. مشيرا الى فتح باب التسجيل لأغراض أداء الإختبار التقويمي للذين لم يتمكنوا من التسجيل في المدة التي أعلنتها وزارة التربية سابقاً. وقال بيان للامانة العامة للمجلس امس ان (العبادي صادق خلال ترؤسة اجتماعا لمعالجة أوضاع الطلبة المشمولين بالإمتحان التقويمي الخاص بالإمتحانات الخارجية التي أجراها الوقفان الشيعي والسني للدراستين المتوسطة والإعدادية الإسلاميتين للاعوام 2011و 2012و 2013).مؤكدا (أهمية تأمين منح هؤلاء الطلبة فرصةً لمعادلة الشهادات التي حصلوا عليها من خلال إجراء إختبار تقويمي ليوم واحد يشمل المواد الأساسية لكل من الدراستين المتوسطة والإعدادية).مشيرا الى (فتح باب التسجيل لأغراض أداء الإختبار التقويمي للذين لم يتمكنوا من التسجيل في المدة التي أعلنتها الوزارة سابقاً وذلك بدءا من السابع من الشهر الجاري ولغاية 22 من الشهر ذاته للدراستين المتوسطة والاعدادية).

واوضح ان (دوائر الوزارة ذات العلاقة تتولى تدقيق ملفات الطلبة المتقدمين استناداً للتعليمات التي تخص هذا المجال).

موضحا ان (الإختبار يشمل الوقفين وتتضمن مواد الثالث المتوسط اللغة العربية والتفسير وأحكام التلاوة والفقه اما مواد السادس الاعدادي تتضمن اللغة العربية وآدابها والتفسير وعلوم القرآن والفقه).مضيفا ان (الاختبار التقويمي يكون يوما واحدا في يوم السبت 29 من شهر نيسان المقبل للطلبة المشمولين كل في محافظته وتكون درجة النجاح الصغرى 50 درجة ودرجة النجاح الكبرى 100 درجة).

واشار الى انه (يحدد موعد اختبار الدور الثاني لاحقاً من قبل الوزارة بالتنسيق مع ديواني الوقفين للذين لا تقل درجتهم في الدور الأول عن 30 درجة).

اختبار تقويمي

مؤكدا (إستثناءً من شرط أداء الإختبار التقويمي بان تطلق الوثائق الدراسية للشهداء ولضحايا العمليات الإرهابية وللذين أصيبوا بإعاقة شديدة أو عجز تام في المعارك او العمليات الارهابية على ان يقترن ذلك بتقرير طبي مصدق أصولياً).وكان الوقفان اعلنا عن الضوابط النهائية الخاصة باداء الامتحانات التقويمية وان اللجنة الخاصة بالامتحانات الخارجية للدراسات الإسلامية للوقفين أكملت الضوابط النهائية لتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2016).وأوضح بيان سابق ان (طلبة المرحلة المتوسطة الناجحين الذين أدوا الامتحانات الخارجية الإسلامية التي أقامها الوقف الشيعي سيتمكنون من أداء الامتحان التقويمي حالهم في ذلك حال طلبة المرحلة الإعدادية).بعد ان اعتبرهم القرار السابق مجتازين للامتحان التمهيدي الخاص بالامتحانات الخارجية التي تجريها الوزارة فقط).وأضاف ان (طلبة المرحلة المتوسطة والإعدادية من الناجحين بالامتحانات الخارجية للدراسات الإسلامية سيؤدون الامتحانات التقويمية في المواد الدراسية نفسها التي امتحنوا بها سابقا وهي خمس مواد دراسية فقط).واشار البيان إلى ان (الامتحانات التقويمية تنظم بإشراف من الوزارة وبالتنسيق مع ديوان الوقف الشيعي).موضحا ان (الناجحين في الامتحان التقويمي يعدون خريجين وبصورة رسمية وقانونية كاقرانهم من طلبة الوزارة وان اللجنة المكلفة تواصل إعادة النظر في الامتحانات الخارجية التي نظمها الوقفان لحلول نهائية تتضمن معالجات قانونية للمشاكل التي أثيرت بشان مصير المتخرجين في تلك الامتحانات).

اجتماع: وزير التعليم العالي والبحث العلمي يترأس اجتماعاً في احدى الجامعات